



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر ديسمبر لعام 2022 مقارنة بالشهر السابق، وأبرز نتائجه يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 0.5% ليلعب نحو 38430.0 مليون دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 735.9 مليون دينار وبنسبة 0.9%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بقيمة 346.5 مليون دينار وبنسبة 3.3%.
- انخفاض رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 30.3 مليون دينار وبنسبة 0.1%.
- انخفاض رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 181.1 مليون دينار وبنسبة 0.4%، على الرغم من ارتفاع ودائع القطاع الخاص المقيم بنحو 170.8 مليون دينار وبنسبة 0.5%.
- ارتفاع إجمالي قيمة تمويل الواردات الكويتية (المدفوعة) من البنوك المحلية لتبلغ نحو 8391.8 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بارتفاع قيمته 2717.4 مليون دينار ونسبته 47.9% مقارنة بالعام السابق.
- ارتفاع قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية بنحو 7674.7 مليون دينار وبنسبة 22.4% لتبلغ قيمتها نحو 41954.9 مليون دينار خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق.

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

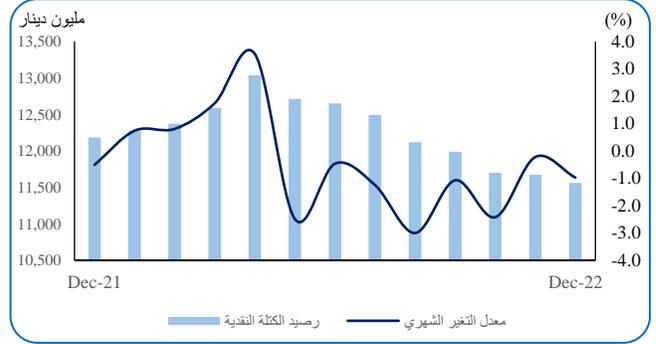
على أساس شهري، تراجع قيمة الرصيد بنحو 113.8 مليون دينار وبنسبة 1.0% ليلعب نحو 11559.9 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11673.7 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022. ويعزى هذا التراجع كمحصلة لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 143.0 مليون دينار وبنسبة 1.4% مقابل ارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 29.2 مليون دينار وبنسبة 1.8%. وعلى أساس سنوي، تراجع قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 625.0 مليون دينار وبنسبة 5.1% في شهر ديسمبر 2022 مقارنة برصيد الشهر المقابل من العام السابق البالغ قيمته نحو 12184.9 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض كل من الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 520.1 مليون دينار وبنسبة 5.0%، والنقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 104.9 ملايين دينار وبنسبة 5.9%،

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

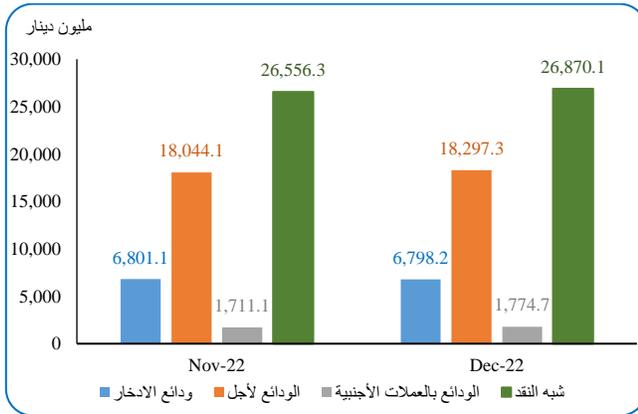


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 200.0 مليون دينار وبنسبة 0.5% على أساس شهري لتبلغ قيمته نحو 38430.0 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل نحو 38229.9 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 313.8 مليون دينار وبنسبة 1.2% من جهة، مقابل انخفاض رصيد عرض النقد (M1) بنحو 113.8 مليون دينار وبنسبة 1.0% (على النحو الموضح سابقاً) من جهةٍ أخرى. أما على أساس سنوي، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد عرض النقد (M2) بنحو 2184.5 مليون دينار وبنسبة 6.0% مقارنة بشهر ديسمبر 2021.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى جانب مكونات عرض النقد (M2) خلال عام 2022، بلغ متوسط نسبة كل من الودائع تحت الطلب، وودائع الادخار، وودائع لأجل نحو 91.0% من إجمالي رصيد (M2)، ومتوسط نسبة الودائع بالعملة الأجنبية 4.6%، والنقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية 4.4%.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

على أساس شهري، ارتفعت موجودات البنوك المحلية بقيمة بلغت نحو 735.9 مليون دينار وبنسبة 0.9% ليلج إجمالي الموجودات نحو 84964.1 مليون دينار مقابل نحو 84228.1 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة إلى ارتفاع كل من الموجودات الأجنبية والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية والموجودات الأخرى والمطالب على القطاع الخاص بقيمة (952.7 مليون دينار، و287.2 مليون دينار، و53.3 مليون دينار، و19.3 مليون دينار) على الترتيب من جهة، وتراجع كل من المطالب على البنك المركزي، وقروض للبنوك، والمطالب على المؤسسات العامة، والمطالب على الحكومة بقيمة (512.4 مليون دينار، و35.7 مليون دينار، و28.1 مليون دينار، و0.2 مليون دينار) على الترتيب من جهة أخرى.

أما على أساس سنوي، ارتفع إجمالي رصيد الموجودات بنحو 7934.9 مليون دينار وبنسبة 10.3%. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع الموجودات الأجنبية بنحو 5347.6 مليون دينار وبنسبة 29.9%، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3250.2 مليون دينار وبنسبة 8.0%، بالإضافة لارتفاع كل من الموجودات الأخرى والمطالب على المؤسسات العامة بنسبة 7.5%، و2.4% لكل منهما على الترتيب. هذا، وقد سجلت أرصدة كل من المطالب على الحكومة والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك وقروض للبنوك والمطالب على البنك المركزي تراجعاً بنسبة (54.1%، و10.2%، و6.9%، و0.6%) لكلٍ منهم على الترتيب.

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

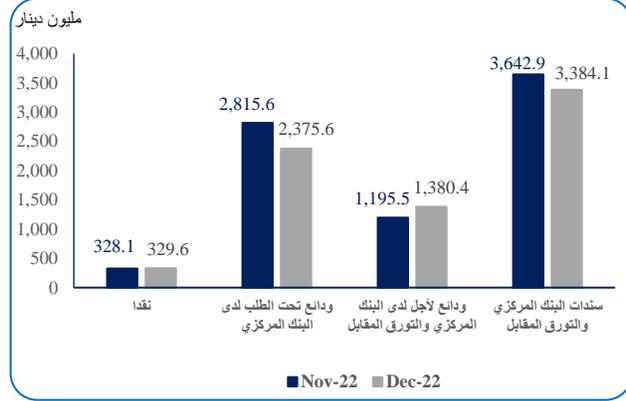
النسبة للإجمالي	معدل التغير (%)		ديسمبر 2022	نوفمبر 2022	ديسمبر 2021	
	سنوي	شهري				
8.8	-0.6	-6.4	7,469.7	7,982.1	7,511.8	مطالب على البنك المركزي
0.6	-54.1	0.0	522.4	522.6	1,137.5	مطالب على الحكومة
4.2	2.4	-0.8	3,595.8	3,623.9	3,511.4	مطالب على المؤسسات العامة*
51.9	8.0	0.0	44,108.8	44,089.6	40,858.6	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.6	8.6	0.1	42,118.4	42,085.0	38,775.2	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
27.3	29.9	4.3	23,226.9	22,274.3	17,879.4	الموجودات الأجنبية
1.4	-6.9	-3.0	1,170.4	1,206.1	1,257.7	قروض للبنوك
2.2	-10.2	18.2	1,867.9	1,580.6	2,079.7	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.5	7.5	1.8	3,002.1	2,948.9	2,793.2	الموجودات الأخرى
100.0	10.3	0.9	84,964.1	84,228.1	77,029.2	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة '50% فأكثر' وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

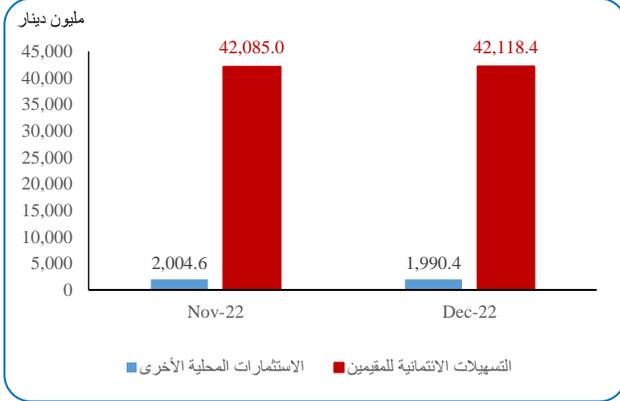
هذا، وشكلاً إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نسبة 79.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر ديسمبر 2022 مقابل نحو 78.8% من الموجودات في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر، ارتفاع جودة الأصول في البنوك المحلية إذ حافظت نسبة القروض غير المنتظمة على مستواها الأدنى تاريخياً والبالغ 1.5% وفقاً للبيانات المتاحة حتى نهاية سبتمبر 2022.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

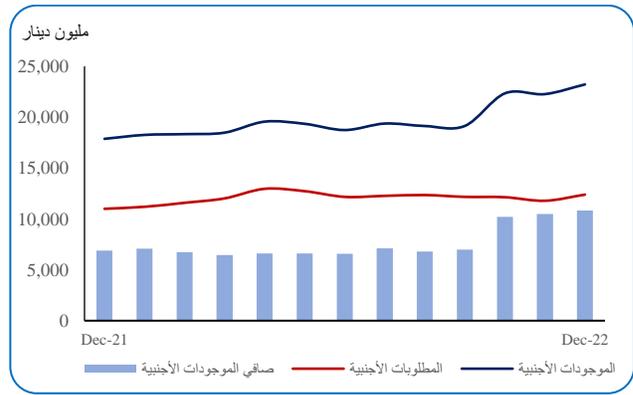
شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

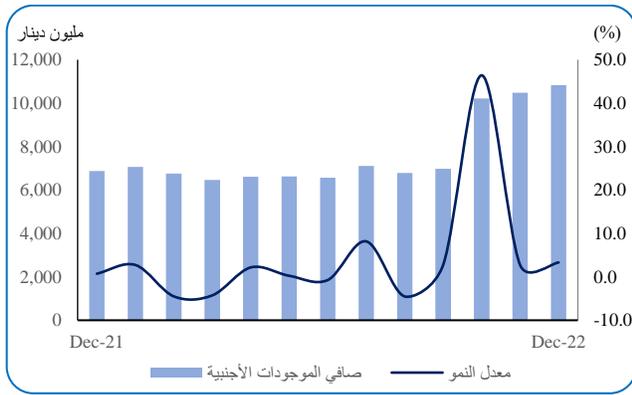
ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر ديسمبر 2022 بما يعادل 346.5 مليون دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ نحو 10831.5 مليون دينار مقابل قيمة بلغت نحو 10485.1 مليون دينار نهاية الشهر السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بقيمة أكبر من زيادة رصيد المطلوبات الأجنبية، حيث ارتفعت الموجودات الأجنبية بنحو 952.7 مليون دينار وبنسبة 4.3%، مقابل ارتفاع قيمة رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 606.2 ملايين دينار وبنسبة 5.1%.

شكل (7): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8): رصيد صافي الموجودات الأجنبية ومعدل النمو الشهري



المصدر: بنك الكويت المركزي.

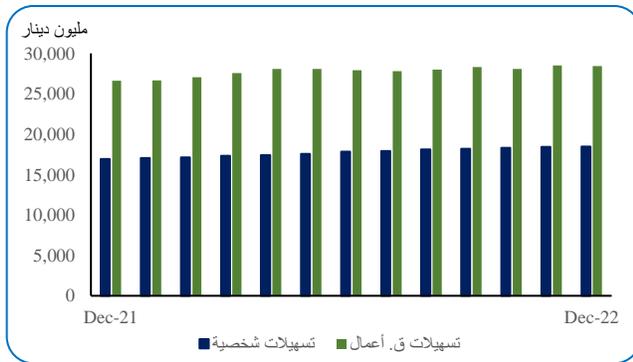
هذا، وبلغ متوسط نسبة الودائع لدى البنوك الأجنبية نحو 33.5% من إجمالي الموجودات الأجنبية خلال عام 2022، يليها كل من الاستثمارات الأجنبية والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين وقروض للبنوك الأجنبية وموجودات أخرى نحو (33.4%)، و(16.7%)، و(9.6%)، و(6.8%) لكل منهم على الترتيب. وفي المقابل، بلغ متوسط نسبة ودائع من غير المقيمين (لدى البنوك وأخرى) نحو 76.8% من إجمالي المطلوبات الأجنبية، ويليهما كل من المطلوبات الأخرى وقروض من البنوك الأجنبية بمتوسط نسبة بلغت نحو (15.9%)، و(7.4%) لكل منهما على الترتيب.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

على أساس شهري، تراجع قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 30.3 مليون دينار وبنسبة 0.1% لتبلغ قيمته نحو 46884.7 مليون دينار. وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، واصلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (مثلت نسبة 39.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعها منذ نهاية شهر أغسطس عام 2021، حيث ارتفعت بقيمة بلغت نحو 62.7 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتصل قيمتها نحو 18475.7 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل نحو 18413.0 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 39.8 مليون دينار وبنسبة 0.3% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، بالإضافة لارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية بنحو 5.0 ملايين دينار وبنسبة 0.3% (تمثل التسهيلات الاستهلاكية نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، كما شهدت التسهيلات الأخرى ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 18.9 مليون دينار وبنسبة 4.5%. وفي مقابل ذلك، تراجعت التسهيلات الشخصية الممنوحة للسكن الخاص والنموذجي بنحو 0.9 مليون دينار وبنسبة 0.3%.

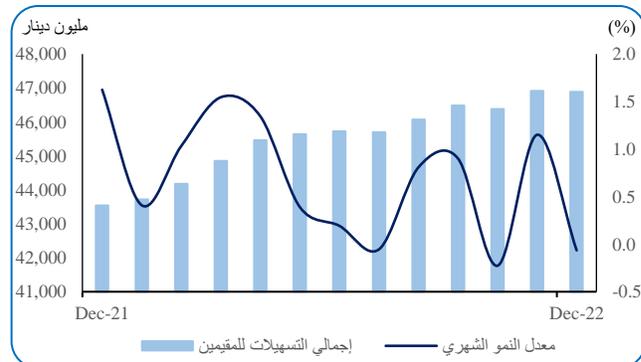
وعلى جانب الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 60.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين)، فقد تراجع الرصيد بنحو 93.1 مليون دينار وبنسبة 0.3% ليلعب نحو 28409.0 ملايين دينار في نهاية شهر ديسمبر 2022 مقابل نحو 28502.1 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. هذا، وشهدت التسهيلات الممنوحة لقطاعات (شراء أوراق مالية، والخدمات الأخرى، والإنشاء، ومؤسسات مالية غير البنوك) ارتفاعاً بنحو (32.8 مليون دينار وبنسبة 1.0%)، و 28.7 مليون دينار وبنسبة 0.8%، و 16.1 مليون دينار وبنسبة 0.8%، و 15.8 مليون دينار وبنسبة 1.6% لكل منهم على الترتيب من جهة، وتراجع التسهيلات الممنوحة لباقي القطاعات من جهة أخرى.

شكل (10): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية والأعمال



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (9): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على أساس سنوي، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 3340.4 مليون دينار وبنسبة 7.7%، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة رصيد التسهيلات الائتمانية الشخصية بنحو 1533.2 مليون دينار وبنسبة 9.0%، وارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال بنحو 1807.2 ملايين دينار وبنسبة 6.8%.

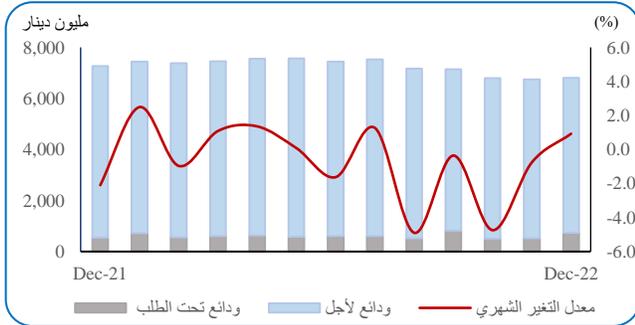
3. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

على أساس شهري، شهد رصيد إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين انخفاضاً بنحو 181.1 مليون دينار ونسبة 0.4% ليبلغ قيمته نحو 46910.0 ملايين دينار مقابل نحو 47091.1 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويُعزى ذلك بصفة أساسية لتراجع الودائع الحكومية بنحو 414.3 مليون دينار ونسبة 11.0%، مقابل ارتفاع كل من إجمالي ودائع القطاع الخاص (بقيمة 170.8 مليون دينار ونسبة 0.5%) وودائع المؤسسات العامة (بقيمة 62.4 مليون دينار ونسبة 0.9%).

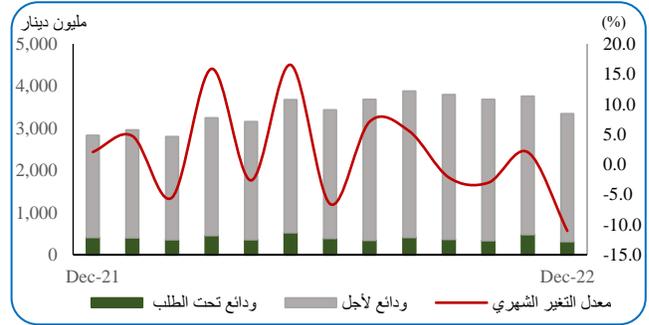
وعلى أساس سنوي، ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2348.1 مليون دينار ونسبة 5.3%، وذلك كمحصلة لارتفاع كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنحو (513.3 مليون دينار ونسبة 18.2%، و2289.4 مليون دينار ونسبة 6.6%) لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية شهر ديسمبر 2022 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. وفي مقابل ذلك، انخفضت ودائع المؤسسات العامة بنحو 454.6 مليون دينار ونسبة 6.3%.

هذا، وشكّل متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص "المقيم" إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين نحو 77.0% خلال عام 2022، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 15.6%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.4%. كما يُمثل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.5% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، وبمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص "المقيم" خلال نفس الفترة.

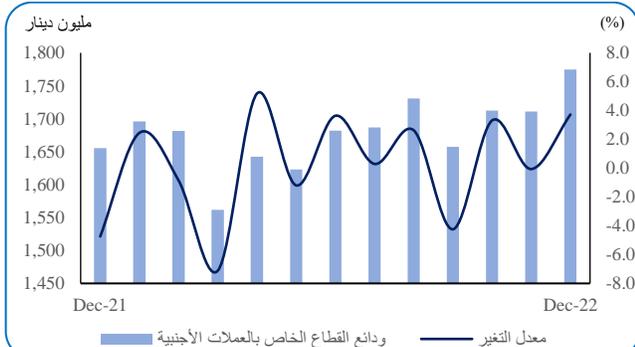
شكل (12) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



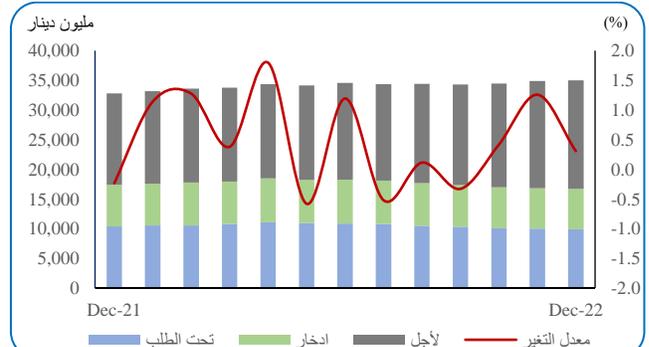
شكل (11): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



شكل (14) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



شكل (13) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية

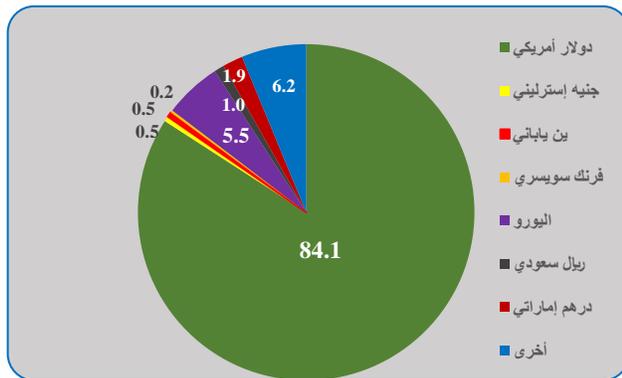


وفي ذات السياق، تُشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار الكويتي (للمقيمين وغير المقيمين) بالبنوك المحلية بلغت قيمتها نحو 37494.3 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل نحو 37300.3 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 194.0 مليون دينار ونسبته 0.5%. هذا، وبلغت أرصدة ودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار الكويتي للمقيمين وغير المقيمين (بدون فوائد) نحو 10900.7 مليون دينار ونسبة 29.1% من إجمالي هذه الأرصدة، والودائع بفوائد حتى 2.0% بلغت نحو 11477.3 مليون دينار ونسبة 30.6%. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من نهاية أبريل 2022 وحتى نهاية ديسمبر 2022 (فترة اتباع سياسة نقدية تشدديية التي بدأت في مارس 2022)، سجلت كل من الودائع (بدون فوائد، وبفوائد حتى 2.0%)، وبفوائد أكبر من 2.0% وحتى 2.5%) انخفاضًا بلغت قيمته نحو (1243.7 مليون دينار ونسبة 10.2%)، و8970.4 مليون دينار ونسبة 43.9%، و2268.9 مليون دينار ونسبة 73.1%) على الترتيب. وكانت أعلى قيمة في الارتفاع بالودائع ضمن شريحة الفوائد أكبر من 3.0% وحتى 3.5% حيث بلغت قيمة الزيادة نحو 3978.6 مليون دينار ونسبة 1605.6%، ويليه الودائع ضمن شريحة الفوائد أكبر من 3.5% وحتى 4.0% بارتفاع بلغت قيمته نحو 3492.9 مليون دينار ونسبة 14904.1%.

4. تمويل الواردات الكويتية (المدفوعة) من البنوك المحلية:

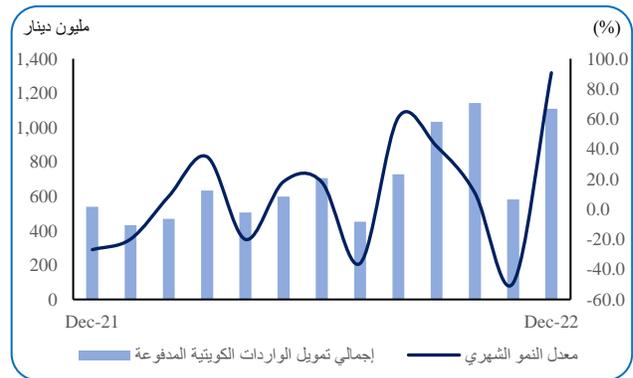
بلغت القيمة التراكمية لتمويل الواردات الكويتية "المدفوعة" من البنوك المحلية نحو 8391.8 مليون دينار خلال عام 2022 مقابل قيمة تراكمية بلغت نحو 5674.4 مليون دينار خلال عام 2021، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 2717.4 مليون دينار ونسبته 47.9% فيما بين العامين المذكورين. ومن الجدير ذكره، أن أعلى قيمة لتمويل الواردات قد بلغت نحو 1143.0 مليون دينار خلال شهر أكتوبر 2022، وأقل قيمة بلغت نحو 432.4 مليون دينار خلال شهر يناير 2022. هذا، وبلغت قيمة تمويل الواردات الكويتية بالدولار الأمريكي نحو 7059.7 مليون دينار ونسبة 84.1% من الإجمالي، ثم في المرتبة التالية عملات أخرى بقيمة بلغت نحو 522.9 مليون دينار ونسبة 6.2%، وبعملة اليورو بقيمة نحو 460.8 مليون دينار ونسبة 5.5%.

شكل (16): نسب تمويل الواردات الكويتية "المدفوعة" بحسب العملة (%)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (15): قيم تمويل الواردات الكويتية (المدفوعة)



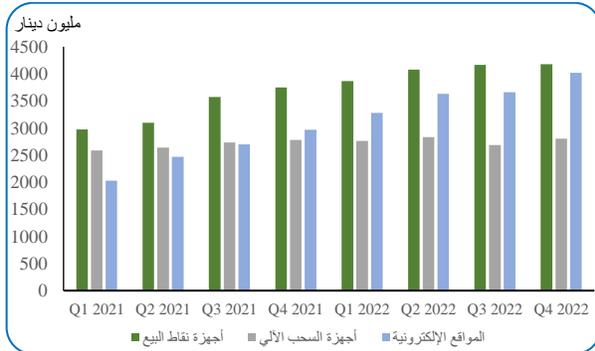
المصدر: بنك الكويت المركزي.

5. قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

في ظل تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز التحول لاقتصاد أقل اعتماداً على أوراق النقد، ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ قيمتها نحو 41954.9 مليون دينار خلال عام 2022 مقابل قيمة بلغت نحو 34280.2 مليون دينار خلال عام 2021، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 7674.7 مليون دينار ونسبته 22.4%. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية بنحو 4427.8 مليون دينار وبنسبة 43.6% لتبلغ قيمتها 14588.3 مليون دينار (تمثل نسبة 34.8% من إجمالي قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية خلال عام 2022)، بالإضافة لارتفاع قيم معاملات أجهزة نقاط البيع بنحو 2894.6 مليون دينار وبنسبة 21.6% ليبلغ إجمالي قيمتها نحو 16280.2 مليون دينار (تمثل نسبة 38.8% من إجمالي قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية خلال عام 2022)، إلى جانب ارتفاع قيم معاملات أجهزة السحب الآلي بنحو 352.3 مليون دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ نحو 11086.3 مليون دينار (تمثل نسبة 26.4% من إجمالي قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية خلال عام 2022). هذا، وبلغت قيمة إجمالي المعاملات البلاستيكية التي تمت في الداخل نحو 39774.7 مليون دينار وبنسبة 94.8% من إجمالي المعاملات خلال عام 2022، في حين بلغت قيمة المعاملات في الخارج نحو 2180.1 مليون دينار وبما نسبته 5.2%. وعموماً يأتي هذا متوافقاً مع تراجع النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 104.9 ملايين دينار وبنسبة 5.9% (على النحو السابق بيانه في تحليل الكتلة النقدية).

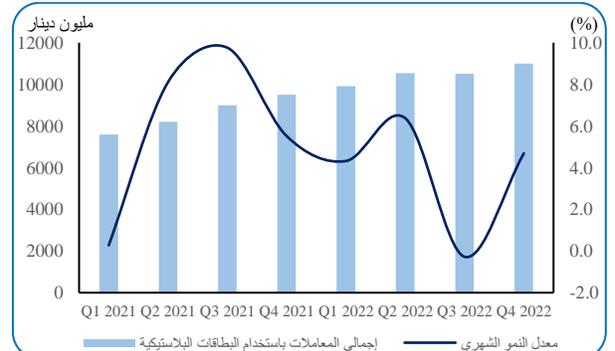
وعلى أساس فصلي، ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ نحو 11001.5 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2022 مقابل نحو 10508.9 ملايين دينار خلال الربع السابق، أي بارتفاع قيمته 492.7 مليون دينار ونسبته 4.7% فيما بين الربعين المذكورين. ويعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لارتفاع المعاملات عبر المواقع الإلكترونية (بقيمة 362.8 مليون دينار وبنسبة 9.9% لتبلغ نحو 4020.8 مليون دينار)، ومعاملات أجهزة السحب الآلي (بقيمة 118.9 مليون دينار وبنسبة 4.4% لتبلغ 2804.4 ملايين دينار)، ومعاملات أجهزة نقاط البيع (بقيمة 11.0 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتبلغ نحو 4176.3 مليون دينار).

شكل (18): إجمالي قيم معاملات مكونات البطاقات البلاستيكية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (17): إجمالي قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية



المصدر: بنك الكويت المركزي.